الخبز والمياه والكهرباء والمحروقات تتصدر نقاشات مجلس محافظة ريف دمشق

المحافظ: الريف عطشان والمحافظة لم تصل إلى حلول مع شركة الكهرباء ولا مع مؤسسة المياه

عبد المنعم مسعود

بين محافظ ريف دمشق معتز أبو النصر جمران أن واقع المحافظة صعب في بعض القطاعات الخدمية، معيداً صعوبة الواقع للحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة، مؤكداً أن المحافظة على الرغم من ذلك تسعى للارتقاء بالواقع الخدمي وفق المكونات المتاحة.

وقال جمران موجهاً كلامه لمديري المؤسسات الخدمية الذين حضروا جلسة اليوم الثاني من جلسات مجلس المحافظة من كهرباء ومياه وتموين ومحروقات وزراعة: إن المواطن يعلم هذا الواقع لكنه يطلب من هذه الإدارات الصدق معه وموجهاً سؤالاً مباشراً لمعاون مدير المياه هل عندنا مياه للشرب كافية وكانت معاون المدير قد أجابت إن المصادر المائية متاحة وجيدة ولكن المشكلة في الطاقة وأنه تم الانتهاء منذ فترة من إنهاء مشكلة المياه الشرب في كل من بيبيلا وسيدي قداد وعقربا وبيت سحم.

لا حلول

وأصر محافظ الريف على حل الموضوع، مؤكداً أن الريف عطشان وأن المحافظة لم تصل إلى حلول لإنهاء هذه المشكلة مع شركة الكهرباء ولا مع مؤسسة المياه وحتى بيت سحم التي تحدث عنها المعاون لا تزال تعاني من مشكلة فهناك سوء في توزيع مياه الشرب. فضاحية قدسيا كانت تأتيها المياه يوم بيوم ثم أصبحت كل يومين والآن كل عشرة أيام، علماً أن الجواب لديكم كمديرين أنه لا مشكلة مياه وأن المنطقة تغذى من بردى وآبار جديدة وايبوس ووادي مروان الذي أصاب مولدات التغذية عطل ثم فوجئ من مدير المياه بأن آبار جديدة ايبوس خرجت عن الخدمة.

وهنا أجاب مدير كهرباء الريف أن آبار جديدة ايبوس تتغذى من مخرجين ولا يعمل سوى مخرج واحد وهذا المخرج بعد إصلاحه عاد وتعطل بعد انفجار الكبل.

جواب مدير الكهرباء أثار استغراب المحافظ عن الكيفية التي ضرب بها الكبل بعد إصلاحه بأربعة أيام مؤكداً وجوب خروج المحافظة من مطبي مياه الشرب والكهرباء.

وانتقل محافظ الريف في نقاشه إلى مدينة الحجر الأسود، متسائلاً عن الكيفية التي سيعود بها الأهالي للمدينة ما دامت الكهرباء لم تصل والمياه لم تضخ في الشبكة وهنا بين مدير كهرباء الريف أن الشركة جاهزة لتركيب المحولات بدءاً من اليوم إذا كان هناك توجيهات فالشبكة مدت الكبل في المرة الأولى لكن تمت سرقته وهو بطول ٦٠٠ متر «ومن ثم قمنا بمده للمرة الثانية ووصله بالتيار حتى لايجرؤ أحد على سرقته».

وأجاب معاون مدير المياه بأنه تم تأهيل بئرين لتكون مناهل للأهالي وأنه تم وضع مجموعة توليد لعملهما جواب مدير الكهرباء ومعاون مدير مياه الشرب استدعى من المحافظ تحديد مهلة خمسة أيام لكي تركب المحولات وتعمل المناهل وتعبأ الخزانات بالمياه لكي يعود الناس.

الأجهزة غير متوافرة

وانتقل نقاش المحافظ بناء على تساؤلات أعضاء مجلس المحافظة لمناقشة واقع الخبز مبيناً أنه حتى في رغيف الخبز المواطن غير مرتاح وموجهاً سؤاله لمدير التموين لبيان الواقع وخصوصاً في ظل عدم توافر أجهزة لتوزيعها على المعتمدين.

وكشف مدير تموين الريف نائل إسمندر في حديثه عن المخابز الخاصة أن ٨٥ ألف ربطة تباع خارج البطاقة الذكية، موضحاً أن رئيس بلدية ما يتصل به ليبلغه أن عملية بيع مادة الخبز خلال أيام معينة تمت خارج البطاقة الذكية لعدم وجود تغطية هاتفية لكي تعمل أجهزة المعتمدين وأن البلدية اضطرت لتوزيع الخبز ربطتين لكل بطاقة حتى توفر المادة المستهلكين، موضحاً أنه وعند السؤال أين ذهبت البطاقات ومن قطعها تبين أنها ذهبت إلى المخابز وقطعت كطحين.

ما قاله مدير التموين استدعى من المحافظ طرح السؤال عن السبب بعدم تنظيم الضبط التمويني اللازم أو بالأحرى لماذا لم ترسل دورية تموين للبلدية لمعرفة ما إذا كان هناك تغطية أم لا ووجهه لعمل اجتماع في قاعة المجلس مع رؤساء الوحدات الإدارية والمعتمدين للوصول إلى نتائج وآليات عمل بحلول الخميس القادم، وأنه سيقوم شخصياً بمناقشتها مع وزير التموين لحل مشكلة الخبز في الريف إما بتوفير الإمكانات أو بإلغاء التوطين وخصوصاً في ظل عدم توافر أجهزة لتوزيعها على المعتمدين.

الربط المكاني

وانتقل محافظ الريف في نقاشه مع أعضاء مجلس المحافظة إلى موضوع المحروقات، وخصوصاً محطات الوقود وعمليات الإغلاق التي تجري لها، مبيناً أن هذا الأمر يؤثر في عملية الربط المكاني لوسائل النقل مع محطات الوقود لتسهيل حصولها على مخصصاتها مشركاً بالحوار مدير المحروقات الذي بين أنه يتم إغلاق المحطات بناء على تعميم وزير التموين وأنه يمكن لمدير التموين الاكتفاء بضبط التموين، دون الإغلاق الكامل للمحطة مبيناً أن عملية الربط المكاني للسرافيس تجري الآن في التل ومحيطها حيث تم ربط ٢٥٥ سرفيساً بواقع ٣٠ سرفيساً في كل محطة وعددها ١١ محطة وقود.

> منح مهلة خمسة أيام لتركيب المحولات وتعبئة خزانات المياه حتى يعود الأهالي إلى الحجر الأسود

مداخلات

وكان مجلس المحافظة قد بدأ مناقشات جلسته برئاسة رئيس المجلس صالح بكرو وحضور نائب المحافظ يوسف حمود ورئز أعضاء المجلس على موضوع الخبز مبينين في مداخلاتهم أن سعر الربطة وصل إلى ألفي ليرة وأن بعض المعتمدين «قبروا الفقي» على حد تعبير أحد الأعضاء وبين آخر أنه لا أجهزة وأن المعتمدين يتناوبون عليها كل أربعة معتمدين بجهاز واحد وأن شريحة واسعة من المستهلكين لا تحصل على كامل مخصصاتها وأن بعض المعتمدين يقتطع نصف المخصصات، وخصوصاً من يحق له أربع ربطات لا يعطي سوى ربطتين مطالبين بزيادة الدوريات على الأفران وخصوصاً في جديدة الخاص والغزلانية بسبب تدني جودة الرغيف والوزن مبينين أن إغلاق الأفران نتيجة الضبوط التموينية يضر المواطن بالدرجة الأولى.

وطالب عضو آخر بإعادة تقييم المعتمدين فصاحب الفرن أصبح مثل صاحب محطة الوقود يتحكمان بلقمة المواطن وأن هناك سلطة خفية تتحكم بكل فرن وكل محطة وقود وانتقد عضو آخر عمل وزير التموين، مبيناً أن الوزير يعتقد أنه في المدينة الفاضلة فقبل التوطين كان أبناء المحافظة يحصلون على مخصصاتهم من مادة الخبز وأما الآن فلا أجهزة ولا خبز فإذا كان لا يوجد لديهم أجهزة في التموين فليلغوا التوطين.

وكشفت عضو مجلس عن وجود خطوط ذهبية في الكهرباء مبينة أن وضع الكهرباء في مرج السلطان صعب ويجب تحسينه حتى إن استطاعتها متدنية.

واقع التوليد

بدوره بين مدير الكهرباء بسام المصري أن واقع التوليد حالياً على مستوى القطر ١٩٠٠ ميغا انخفض إلى ١٥٠٠ ميغا لأنه خرجت خلال الأيام الماضية أربع محطات عن الخدمة بسبب عدم توافر الوقود وهي محطات بانياس ١و ٢ والزارة ومحردة وتدني الإنتاج إلى أقل من ١٥٠٠. لكنه عاد إلى هذا الرقم بسبب خروج معمل السماد عن الخدمة.

وبين المصري أن كمية الريف من التوليد نحو ٤٠٠ ميغا ٢٥٠ ميغا للمخارج المعفاة من التقنين منها ٧٠ ميغا للآبار فإن المتبقي لا يتجاوز ١٠٠ ميغا وهذا ما يتم توزيعه للمشتركين في حين أن حاجة الريف ١٤٠٠ ميغا.

وكشف المصري أن لا يمكن تحديد برامج للتقنين وأن التوزيع يتم وفقا للحالة الإسعافية وذلك حسب كمية التوليد، مبيناً أن ٤ آلاف مركز تحويل بحاجة لإعادة تأهيل في حين أن الإنتاج الداخلي لا يتجاوز عدد الأصابع من المحولات، كاشفاً عن تعرض ٤٠٠ مركز تحويل للسرقة منذ شباط ما أدى لتوقف الخطة الاستثمارية للشركة.

السوريات يكتشفن طرقاً جديدة للمونة بعد انقطاع الكهرباء وارتفاع الأسعار

اللاذقية – عبير سمير محمود

تغيّرت عادات كثير من أهالي اللاذقية فيما يخص تخزين المواد والخضار الموسمية «المونة» إلى مواسم أخرى، لتتحول العادة من «التجميد» إلى «التخليل – الصمد» أو «التيبيس» للخضار الصيفية لتكون جاهزة للطهي في فصل الشتاء.

وتقول أم رامي لـ«الوطن»: اضطررنا لاستبدال طرق حفظ «المونة» مرغمين بسبب الأسعار الكاوية للخضار وعدم توافر الكهرباء، لنقوم بصمد الفول والبازلاء على طريقة المخلل بالماء والملح بدلاً من حفظهما بالثلاجة التي لم تعرف طريق الثلج منذ سنوات بسبب عدم توافر التيار الكهربائي لأكثر من ساعة متواصلة في اللاذقية.

وتضيف السيدة الريفية: إن طريقة «تخليل» الخيار والفليفلة، باتت معممة لديها على مواد البازلاء والفول والباميا وورق العنب «الدوالي»، إذ تقوم بفرطها وتقطيعها حسب الرغبة وتضعها بعبوات فارغة أو مرطبانات وتضع لكل ليتر ماء معدل ثلاث ملاعق ملح صخري وملعقة صغيرة من السكر، بما يضمن حفاظ الخضار على جودتها بنسبة كبيرة حتى فصل الشتاء، وتقول بسخرية: «بس ما يرفعوا أسعار الملح والمياه بعد ما يعرفوا طريقتنا الجديدة!».

وفي طريقة أخرى، تقول هنادي لـ«الوطن»: لقد أرغمتنا الظروف على تجربة كل شيء وإيجاد البدائل حسب المتوافر، ولأن الكهرباء غير متوافرة لنقوم بتفريز «المونة»، فقد تحولنا إلى تيبيسها في الهواء الطلق، وهي تجربة ناجحة بالنسبة لمواد البقدنس والباميا والباذنجان في سنوات سابقة، وهذا العام سنجربها على الفول والبازلاء فربما تكون ناجحة ونستغني عن الكهرباء لحفظ «المونة» بشكل تدريجي.

في المقابل، أشارت ربات منزل إلى عدم قدرتهن على شراء الفول والبازلاء بهذه الفترة بسبب ارتفاع الأسعار بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي ومنها ما وصل إلى ثلاثة أضعاف، إذ يسجل اليوم سعر كيلو الفول ٢٥٠٠ ليرة، ويزيد ٥٠٠ ليرة «للمفروط»، والبازلاء تباع اليوم بين ٣٥٠٠–٤٠٠٠ آلاف ليرة، في حين تباع «فرط» بحوالي ٧٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد بما يسمى «مونة التنابل».

وذكرت إحدى السيدات أن كل كيلو بازلاء «حب مفروط» بحاجة لشراء ٣ كيلو بازلاء بورقها، ما يعني أن تكلفة كيلو «المونة المفروط» حوالي ٢٢ ألف ليرة كحد أدنى، وبعض السيدات تبيعه بأسعار أغلى مع المطالبة بأجور يد وأكياس وغيرها من تجهيز الخضار الموسمية.

عدد من الباعة أكدوا لـ«الوطن» تراجع نسبة مبيعات الفول والبازلاء هذا الموسم مقارنة بمواسم سابقة، مشيرين إلى أن ارتفاع الأسعار وعدم توافر الكهرباء اللازمة لتموين هذه المواد أديا إلى تراجع شرائها مع وصولنا لنصف الموسم.

ولفت عدد منهم إلى عدم إقبال حتى الباعة الجوالين على شراء أكياس كبيرة من الفول أو البازلاء والتجوال فيها بالحارات الشعبية كما كانت تجري العادة، وذلك بسبب عدم توافر الوقود الكافي لتجوال سيارات السوزوكي، ومن جهة ثانية بسبب عدم إقبال المواطنين من ذوي الدخل المحدود في الحارات الشعبية على شراء كميات كبيرة من الخضار لحفظها حتى الشتاء لتتغير عادات عدة هذا الموسم، وفق ما ذكروا.

«السياحة» تحذّر: الرحلات بحاجة لموافقة و«المخالفة» تحال إلى القضاء

الفراح لـ«الوطن»: نتوقع ازدياداً أكبر بالقدوم السياحي إلى سورية في الفترة القادمة

فادي بك الشريف

حذرت وزارة السياحة من الإعلان عن رحلات سياحية عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أو آخر وذلك نظراً لاقتراب الموسم السياحي.

وطلبت الوزارة من مديرياتها في المحافظات، تشديد الرقابة وضبط الرحلات السياحية التي تنظم من دون ترخيص سياحي أو من دون الحصول على موافقة رحلة سياحية على أن تحال الضبوط إلى الجهات المختصة أصولاً مع موافاة مديرية القياس والجودة بتقرير شهري متضمن الحالات والضبوط المنظمة.

وحول هذا الموضوع وما يخص الموسم السياحي، بين معاون وزير السياحة غياث الفراح في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذا الإجراء يعتبر استباقياً، ولاسيما مع ضبط عدة حالات بالموسم السياحي الماضي واتخذت فيها الإجراءات القانونية اللازمة، علماً أن المخالفات مشددة وقد تصل إلى تحويل المخالفين إلى القضاء واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وقال الفراح: أي إعلان عن رحلات لأي مكتب من دون الحصول على الموافقة يعتبر مخالفاً، وأي مكتب مرخص يفترض منه الحصول على موافقة مديرية السياحة، علماً أن الوزارة لا تتدخل في مسار الرحلة المقررة.

وأشار معاون الوزير إلى وجود عدد من مكاتب السياحة والسفر التي خرجت عن الخدمة في مناطق بعيدة وضمن مناطق مدمرة نتيجة الحرب على السورية، مبيناً أن الوزارة تقوم حالياً بجرد وإحصاء العدد الإجمالي في مختلف المحافظات، مؤكداً العمل على إلغاء ترخيص أي مكاتب في المناطق الساخنة التي ستلغى تراخيصها، وفي حال أراد أصحابها معاودة العمل تدرس الوزارة الموضوع وتسمح لهم بالعودة.

مضيفاً: سيتم إبلاغ أصحاب المكاتب الموجودة في مناطق مدمرة، حول رغبتهم بالعمل والافتتاح في مكان آخر ليتم تقديم التسهيلات اللازمة لهم أو يلغى الترخيص في حال عدم رغبتهم بالمتابعة، مبيناً تنظيم عمل المكاتب لبيقى فقط الفاعل منها، علماً أن الوزارة شكلت لجاناً بالنسبة للمكاتب التي ترخص بشكل جديد أو تنقل مقرها لفحص الكادر لتكون مؤهلة ومدربة لتؤدي الدور المنوط بها.

وتوقع معاون الوزير ازدياداً أكبر بحركة القدوم السياحي إلى سورية خلال الفترة القادمة، ولاسيما مع المشاركات السورية الخارجية، وخاصة المعرضين الأخيرين «فيتور في إسبانيا، ومعرض دبي»، مبيناً أن الجناح السوري شهد إقبالاً كبيراً ووقعت اتفاقيات مع المكاتب السورية المشاركة، الأمر الذي يتوقع منه أن تشهد حركة كبيرة بعودة القدوم السياحي إلى سورية أكثر من الفترات السابقة، مضيفاً: إن هناك خطة للترويج السياحي.

وحول القانون المتعلق بترخيص وتشغيل المنشآت السياحية في سورية والذي يهدف إلى تحسين جودة الخدمات السياحية وتحصيل حقوق الخزينة العامة للدولة، أكد معاون الوزير أنه بعد صدور القانون سيتم عقد اجتماعات مع اتحاد غرف السياحة وشعب المطاعم والفنادق للإضاءة على القانون وتوجيه التعليمات اللازمة، حتى يسير الموسم السياحي بالشكل المطلوب.

وأكد الفراح أن العقوبات والمخالفات أصبحت رادعة مع التأكيد على ضرورة الالتزام، مبيناً أن العقوبات تصل إلى الإغلاق والغرامات تتجاوز مليون ليرة في حال كانت المخالفات جسيمة ولاسيما ما يتعلق بالصحة الغذائية وفساد الأطعمة أو التسمم.

> مليونا ليرة وإغلاق ١٥ يوماً عقوبة «وجود مواد غير صالحة للاستهلاك البشري أو ضبط حالات تسمم غذائية مثبتة»

يشار إلى أن المادة ١٨ من القانون نصت على أن يغرم المستثمر بمبلغ مليوني ليرة ويتم إغلاق المنشأة لمدة أسبوعين في حال وجود مواد غذائية فاسدة ضمن المنشأة، أو تم ضبط حالات القذارة ضمن المنشأة، إضافة إلى عدة غرامات محددة بموجب القانون.